



عمان في : 2011/12/1

الرقم : 440/دأس/13/121

السادة هيئة الأوراق المالية المحترم

الاردن - عمان

تحفة واحترااماً

بالإشارة إلى المادة (8) البند (4) من تعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بالإستاد لاحكام المادة (12/ف) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 والخاصة بإعلام الهيئة حول أي تغيير يطرأ على التصنيف الائتماني للبنك.

بالإشارة إلى ما تناقلته بعض المواقع الإلكترونية بشأن تخفيض التصنيف الائتماني للبنك العربي نود أن نوضح أن قرار وكالة التصنيف Standard & Poors بتخفيض التصنيف الائتماني للبنك العربي ش مع يأتي نتيجة مباشرة لتخفيض التصنيف الائتماني السيادي للأردن وذلك لاعتبارات ذكرت الوكالة أنها تتعلق بالصدمات الخارجية التي عانى منها الاقتصاد الأردني، وتداعيات عدم الاستقرار الإقليمي إلى غيرها من العوامل.

وتتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الاضطرابات التي تواجه المنطقة، فقد تمكنت مجموعة البنك العربي من تحقيق نسبة نمو في الأرباح بلغت 12% خلال التسعة أشهر من العام الحالي، كما أن سياسة المحافظة قد مكنت البنك العربي من تجنب العديد من الصعوبات الرئيسية خلال هذه الأوقات المضطربة في البلدان التي نعمل بها منذ أكثر من 80 عاماً.

أما فيما يتعلق بالإدعاء بعدم الشفافية والإفصاح من إدارة البنك عن مصير القضايا المقامة عليه في نيويورك وزعم أن هناك تسريريات مؤداها أن البنك قد خسر بعض هذه القضايا، فيؤكد البنك العربي عدم صحة هذه المزاعم خصوصاً أن هذه الدعاوى لا تزال في مراحلها الأولى ولم تصل بعد إلى مرحلة المحاكمة. كما يؤكد البنك العربي أن الدعاوى المقامة ضده في نيويورك لا تستند إلى أي أساس من الواقع أو من القانون وأن موقفه فيها قوي من الناحية القانونية.

، وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ، ،

